



استمرار نشاط مؤسستي الاصطياد والتسويق

أوصى المجلس الاقتصادي الأعلى باستمرار نشاط المؤسسة العامة للصناعات الاصطيادية الساحلي والمؤسسة العامة للتسويق والتسويق الإسماعيلي وفقاً لقراري إنشائهما إلى حين الانتهاء من الدراسة الخاصة بإعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية ومؤسساتها. وتناقش المجلس في اجتماعه السبت برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور تقرير وزارة الثروة السمكية بشأن معالجة أوضاع المؤسسة العامة للصناعات الاصطيادية الساحلي والمؤسسة العامة للتسويق والتسويق الإسماعيلي. وتضمن التقرير الواقع المالي والإداري والفني للمؤسستين والدراسات الجارية لمعالجة الاختلالات القائمة فيهما والمقترحات اللازمة لتطوير دورهما في تطوير عملية الاصطياد والإرتقاء بمستوى

على الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط والمساعدة في تعزيز الجهود الحكومية الهادفة إلى إرساء مقومات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد من خلال دعم تنفيذ برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودعم الإصلاحات في الإدارة المالية العامة وتعزيز اللامركزية إلى جانب تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البصيرة المتناقضة والمخاطر الطبيعية. وكان مكتب البنك الدولي بصنعاء نظم قبل أيام لقاء تشاورياً موسعاً بمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني تركّز حول مناقشة الشفافية المتعلّقة بإستراتيجية المساعدات القطرية الجديدة لبلداننا. ■

تنشيط قطاعات السياحة والزراعة والأسماك كبداية للنهضة



كتاب/ جمال مجاهد

تستكمل الحكومة خلال العامين 2009 و 2010 دراسة استكشاف وتقديم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة وعكس نتائجها في صورة سياسات وإجراءات تنفيذية، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام للحد من البطالة والتخفيف من الفقر، وذلك في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة تنشيط قطاعات السياحة والزراعة والأسماك والاتصالات بما تكفل الاستفادة المثلى من عائدات هذه القطاعات كموارد بديلة عن عائدات النفط وخاصة في ظل تدني أسعاره وكيفية إنتاجه. وكشف تقرير حكومي حديث حصلت عليه «الميثاق» أن الحكومة تستهدف خلال العامين الجاري والمقبل تعزيز طاقات نمو الاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر، ورفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 5.7% في المتوسط، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.7% سنوياً، وخفض نسبة الفقر إلى حوالي 32.8%، وأشار التقرير إلى أن الأعوام الثلاثة الماضية شهدت تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات المتعلقة بإيجاد المزايا والفرص الاستثمارية الجديدة وفي كافة القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية. ولفت التقرير إلى أنه يجري حالياً الإعداد لإستراتيجية وطنية لتحفيز وتنمية الصادرات غير النفطية وتوسيع اتجاهاها لتشمل العديد من البلدان وإنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتحويل الصادرات، واستغلال المزايا النسبية والامكانيات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تطبيق وترسيخ نظام النافذة الواحد، والتكثيف والاستثمار على الترويج والتسويق للفرص والامكانيات الاستثمارية المتاحة. وتشكل تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، الزراعة، الثروة السمكية، السياحة، الصناعة، أحد أهم اولويات الحكومة خلال الفترة القادمة، ففي قطاع الزراعة تعمل الحكومة على تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في سرود وحسان إضافة إلى بناء 30 سداً وحاجزاً مائياً و 50 خزاناً و 70 كرفسناً في عدد من المحافظات بهدف الحفاظ على مياه الأمطار والتوسع في تغذية المياه الجوفية، وكذا تنمية الموارد المائية لحوض صنعاء من خلال إعادة تأهيل عشرة سدود وإنشاء سدود جديدة لتغذية المياه الجوفية للحواس كما تسعى لاستصلاح أراضي زراعية جديدة في المناطق التي يوجد بها مياه خافية وتوزيع 500

البنك الدولي يمول مشاريع في اليمن بمبلغ 480 مليون دولار

على الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط والمساعدة في تعزيز الجهود الحكومية الهادفة إلى إرساء مقومات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد من خلال دعم تنفيذ برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودعم الإصلاحات في الإدارة المالية العامة وتعزيز اللامركزية إلى جانب تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البصيرة المتناقضة والمخاطر الطبيعية. وكان مكتب البنك الدولي بصنعاء نظم قبل أيام لقاء تشاورياً موسعاً بمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني تركّز حول مناقشة الشفافية المتعلّقة بإستراتيجية المساعدات القطرية الجديدة لبلداننا. ■

كشفت مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء نينسون أنتخ عن تخصيص البنك مبلغ 480 مليون دولار لتمويل المشاريع المدرجة في إستراتيجية المساعدات القطرية لبلداننا للأعوام 2010-2013 بمتوسط سنوي يبلغ 120 مليون دولار. مشيرة إلى أن البنك يعكف حالياً على عقد لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع والحكومة لتطوير عكافة الرؤى المتعلقة بتحديد اتجاهات الدعم في إستراتيجية المساعدات القطرية لبلداننا، منها إلى أن حافظة مشاريع البنك الدولي تصل إلى 500 مليون دولار. وأوضح مدير مكتب البنك الدولي أن إستراتيجية المساعدات القطرية للبنك تستهدف تحقيق أربعة أهداف تتمحور في تقديم الدعم اللازم لتحقيق التنوع الفعلي في اقتصادنا الوطني والحفاظ

عشرة ملايين دولار لمشروع المياه والصرف الصحي بالحوطة

من تكاليف حفر الآبار و 10% من تكاليف جودة المياه واجهزة معلوماتية وثالث مكتبي ووسائل نقل للمتابعة. وتساهم الحكومة بمبلغ مليون و 100 ألف دولار من التكلفة الإجمالية لمشروع المياه والصرف الصحي لبلدية الحوطة والبالغ 13 مليوناً و 1750 ألف دولار. وقد اعتمدت الحكومة مبلغ 200 مليون ريال كبرنامج استثماري محلي للوحدة التنفيذية لمشاريع المياه والصرف الصحي للبلدية الحضرية بما فيها مشروع الحوطة. وأشار تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي المياه والبيئة والتنمية والنفط بمجلس النواب بشأن اتفاقية القرض حصلت عليه «الميثاق» إلى أن أصل مبلغ القرض سوف يتم تسديده على مدى 20 سنة بما فيها سبع سنوات فترة سماح تبدأ من تاريخ التوقيع على إبرام اتفاقية القرض في 12 أكتوبر 2008، ويكون التسديد على هيئة أقساط نصف سنوية وبرسم خدمة 1.5%. وأوضح التقرير البرلماني أن مدينة الحوطة باس الحاجة إلى هذا المشروع نتيجة لتقدم وتدهور الشبكة الحالية للمياه والصرف الصحي والتي تسببت في زيادة الفاقد من شبكة المياه وتسرّب مخرجات الصرف الصحي نتيجة لعدم التخلص والمعالجة الآمنة. وقد راعت تراسات وتصاميم المشروع التوسع السكاني والجغرافي إلى عام 2015. ■

الميثاق -، خاص، أقر مجلس النواب الأربعاء الماضي اتفاقية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي لبلدية الحوطة بمحافظة لحج بمبلغ ستة ملايين و 200 ألف دينار إسلامي ما يعادل مبلغ عشرة ملايين و 90 ألف دولار. ويهدف المشروع الذي يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات إلى تحسين الظروف البيئية والصحية والحياتية لسكان بمدينة الحوطة من خلال توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. ويتوزع مبلغ القرض على أعمال شبكات مياه الشرب بمبلغ مليونين و 648 ألف دولار، وأعمال شبكات ومحطة الصرف الصحي خمسة ملايين و 444 ألف دولار، والخدمات الاستشارية 500 ألف دولار، ووحدة متابعة تنفيذ المشروع 50 ألف دولار، والدعم المؤسسي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بلج 25 ألف دولار، وخدمات التدقيق المالي 50 ألف دولار، وورش عمل الإطلاق ومتابعة المشروع 20 ألف دولار، بالإضافة إلى مخصص طوارئ الكميّات 47 ألف دولار، ومخصص طوارئ الأسعار 917 ألف دولار. وتساهم وزارة التنمية الدولية البريطانية DFID في تكاليف المشروع بحوالي مليون و 958 ألف دولار كمكحة بنسبة 15% من تكاليف المشروع، لتغطية 70%

الصدوق الاجتماعي يخصص 960 مليون دولار لتنمية المجتمعات المحلية

دبتار أي ما يعادل حوالي 50 مليون دولار للمساهمة في تمويل المرحلة الثالثة، وقع الاتفاقية نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي المدير التنفيذي للصدوق الاجتماعي للتنمية عبد الكريم إسماعيل الأرحي، ومدير عام الصدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب أحمد البر، ومن المقرر أن تستخدم حصيلة القرض الكويتي لتنمية المجتمع وتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر والدعم المؤسسي للصدوق. ويهدف المشروع أساساً لمكافحة البطالة والفقر ومواصلة جهود الصدوق وبرامج عملياته في المراحل السابقة، وذلك من خلال تمويل مشروعات تنمية المجتمع وهي مشاريع الأشغال العامة كثيفة العمالة لتحسين البنية الأساسية في المناطق النائية وغيرها، إضافة إلى توفير التمويل للمشروعات الصغيرة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة، إضافة إلى المشاريع التي تساعد في زيادة دخول ذوي الدخل المحدود من الأسر والأفراد. ويتكون المشروع بصفة رئيسية من عمليات تنمية المجتمع لتحسين البنية الأساسية والخدمات حسب الحاجة في بعض المناطق النائية، وتشمل التعليم الأساسي بناء على المدارس والمراكز والسدود الصغيرة وحصاد المياه والجاري وتحسين الطرق الريفية والزراعة المطرية، إضافة إلى مشروعات صغيرة إنتاجية أو خدمية أو توسعات في مشروعات صغيرة من هذا القبيل وغيرها. ■

تنفذ الصدوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الثالثة من برنامج عملياته والتي تمتد حتى العام 2010 لتتواءم مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة وذلك بتكلفة تقديرية 960 مليون دولار. ويعتبر الصدوق إحدى الركائز الرئيسية لشبكة الأمان الاجتماعي التي تشنها الحكومة للتخفيف من الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي بدأت الحكومة في تطبيقه منتصف تسعينيات القرن الماضي ليكون الصدوق أداة فاعلة لتحسين الظروف المعيشية للفقر عن طريق تقديم الخدمات الأساسية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وخلق فرص العمل. وتستهدف المرحلة الثالثة تنمية المجتمع لتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية كالنقل والمياه والصحة والطرق الريفية والبيئة، وبناء القدرات للشركاء المحليين للصدوق كالتجمعات المحلية والحكومية والمنظمات غير الحكومية والإستراتيجيين والمقاولين والدعم المؤسسي للصدوق الاجتماعي، وكذا تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية اللازمة وأوضح تقرير رسمي حصلت عليه «الميثاق» أن الصدوق الاجتماعي استطاع من خلال ما أنجزه من إنجازات كبيرة جعلته بنال عن جدارة ثقة الحكومة والمواطن على حد سواء، فتقرر توسيع دوره لبناء المجتمعات المحلية. وفي هذا الإطار تم التفاوض مع الصدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والتوقيع على اتفاقية قرض بمبلغ 14 مليون

من أجل لذة ممتعة ومعتادة

توفر في كمية المياه المستخدمة بنسبة قدرها 80%

تقلل نسبة العمالة عند عملية التسقية بما قدره 80%

تقلل نسبة إستهلاك الديزل بما قدره 75%

الحاصلة على: نظام إدارة الجودة ISO 9001 نظام إدارة البيئة ISO 14001 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001

الشركة الوطنية لصناعة الإسفنج والبلاستيك
NATIONAL CO FOR SPONGE & PLASTIC INDUSTRY

تعمير - المركز الرئيسي: تلفون: 218-70/71 / فاكس: 218-70/71
صنعاء - تلفون: 334511/16 / فاكس: 334511
الحديدة - تلفون: 219678/79 / فاكس: 219678

تهانينا

نتقدم بآحر التهاني القلبية للأخ
اسماعيل محمد الطلاحي - عضو اللجنة الثامنة
بمناسبة ارتزاقه بمولودة جديدة اسمها
«جنات...تهانينا»

المهنئون:
د. عوض باشراحيل
أ. محمد يحيى الغنشم
أ. عبدالإله الكباري - أ. هادي القهالي
أ. عماد البرطي - أ. عبدالخالق صولان
وجميع موظفي الأمانة العامة للمؤتمر
أسرة تحرير صحيفة «الميثاق»

تهانينا

بآقة من الورد والياسمين تزفها
للشباب الخلق/
زهدي العامري

بمناسبة عقد القران ودخوله
القصص الذهبي.. فآلف مبروك
وحياة زوجية سعيدة..

المهنئون:
محمد قايد صلاح
حسين علي الغانمي
سامي نجيب العريفي